



Statement
delivered by
H.E. Alya bint Ahmed bin Saif bin Ahmed Al-Thani
Ambassador, Permanent Representative
of the State of Qatar
Geneva

At
The UNHCR Intergovernmental Event at the Ministerial
Level on the occasion of the 60th anniversary of the
1951 Convention relating to the Status of Refugees and
the 50th anniversary of the 1961 Convention on the
Reduction of Statelessness

(7-8 December 2011)

Geneva, December 8th, 2011 PM

السيد/ الرئيس،
سعادة السيد/ المفوض السامي،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن ألقى كلمة دولة قطر وأنا أستهل مهامني كمندوب دائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف بالمشاركة في هذا الحدث الهام.

سعادة السيد/ المفوض السامي،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

من الواضح أن مشكلة اللجوء والنزوح التي تفاقمت بسبب الحروب والنزاعات الداخلية، إضافة إلى عوامل طبيعية كظاهرة الجفاف و الكوارث الطبيعية، أصبحت من أكثر القضايا التي تسترعي اهتمام وقلق المجتمع الدولي، وأكثرها إلحاحاً بالنظر للعدد الهائل والمتزايد للاجئين الذين يسعون للحصول على ملاذ آمن وضمان حاجياتهم الضرورية، وكذلك باعتبار هذه الفئة الأكثر عُرضة لسوء المعاملة والحرمان من حقوقها الأساسية، بحيث غالباً ما تواجه الاختطاف واستخدام الاغتصاب وأنواع العنف الأخرى التي تركز على الجنس والنوع كسلاح في الحرب، فضلاً عن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والتفرقة بينهم وبين عائلاتهم.

إن اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبرتوكولها لعام ١٩٦٧ أثبتتا قيمتهما وأهميتهما خلال ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، حيث يُشكّلان حجر الأساس لحماية اللاجئين على المستوى الدولي، كما ساعدا على إنقاذ حياة الملايين من اللاجئين في مختلف بقاع العالم. ولا يفوتنا في هذا الشأن، أن نثمن الجهود القيمة التي تبذلها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وسعيها الحثيث لتوفير الحماية اللازمة لهذه الفئة المستضعفة، لا سيما الأطفال منهم والنساء، كما نثمن جهود العاملين في المجال الإنساني الذين يضحون بحياتهم لتخفيف معاناة الآخرين.

كما يحيلنا الحديث عن موضوع اللاجئين إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يُعدون الأكثر عدداً من بين لاجئي الدول في العالم. ونود أن نؤكد بهذه المناسبة حرص دولة قطر على إيجاد حل مناسب لهذه

المأساة، من شأنه ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحفظ كرامتهم. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) على دورها في دعم اللاجئين الفلسطينيين منذ عقود لضمان المستلزمات الأساسية لنحو ٥ ملايين لاجئ ينتشرون في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن دول الجوار ومختلف بلدان العالم.

إن دولة قطر، وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن قانون اللاجئين هو جزء من تقليد حقوق الإنسان الذي ما فتئت تدعو لتعزيزه وحمايته، وتمسكها بالتراث الإسلامي والعربي الذي يزخر بالمبادئ والقيم والممارسات التي كفلت أرقى درجات الحماية والدعم لجميع ملتمسي الحماية، فإنها تولي اهتماماً بالغاً لتنامي هذه الظاهرة عبر العالم والتحديات العديدة والجسيمة التي تطرحها ومن بينها، في بعض الحالات، التحديات التي تواجهها بعض الدول والمرتبطة باحترام التعهدات والالتزامات ذات الصلة. لذا فإن دولة قطر ترى أهمية مواصلة التشريعات الوطنية مع القوانين الدولية ذات الصلة وبما يتناسب مع خصوصيات المجتمع المحلي. وإدراكاً من دولة قطر لهذه المأساة الإنسانية التي تتزايد تحدياتها بتزايد الحروب والنزاعات، ولا أدل على ذلك من الحماية التي يضمنها دستورها الدائم لهذه الفئة، إضافة إلى استضافتها للعديد من الفعاليات الدولية في هذا الشأن كالنداء الإنساني الأكبر لعام ٢٠١١ الذي تم إطلاقه في الدوحة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

إن المساعدات الإنسانية والإنمائية القطرية التي تُشكل عنصراً رئيسياً في سياسة الدولة في مجال التعاون الدولي تنبثق من الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله" بضرورة تقديم الدعم والعون للعديد من الدول، في إطار تعزيز التضامن الدولي وإيجاد حلول دائمة للتحديات المطروحة بالتعاون مع بلدان المنشأ. ومن هذا المنطلق، تضطلع دولة قطر بدور هام في المجال الإغاثي، حيث أصبحت من أكثر الدول الداعمة للعمل الإنساني في إفريقيا والكثير من مناطق العالم الأخرى. وكلنا يتذكر المساعدات الإنسانية المقدمة من قبل دولة قطر لدول القرن الإفريقي عبر الجسر الجوي القطري في عين المكان، ونخص بالذكر النازحين الصوماليين المشردين نتيجة للجفاف والافتقار للحاجات الإنسانية الضرورية، ناهيك عن مشاريع أخرى من بينها قيام قطر

X
الخيرية بتشيد "قرية قطر للنازحين" بالعاصمة الصومالية مقديشو بهدف توفير المأوى والاحتياجات الضرورية لـ ١٠٠٠ أسرة صومالية نازحة ، كما تعتبر هذه القرية مشروعاً إغاثياً متعدد الخدمات، يهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمتضررين النازحين، وتوفير المواد الغذائية والمياه والإصحاح وخدمات تعليمية وصحية ومأوى وغير ذلك من الأساسيات الضرورية التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية.

ولم تألو دولة قطر جهداً في تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية لتلبية الاحتياجات العاجلة، وتقديم المساعدات اللازمة للنازحين بمعية المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وفي الختام، نجدد التزام دولة قطر بالمبادئ الإنسانية النبيلة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتعهدنا بمواصلة تقديم الدعم اللازم لمختلف أنشطتها من أجل ضمان حياة كريمة للجميع.

وشكراً السيد الرئيس.